

دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في استهداف المربع السحري كالدور في الجزائر (1996-2021)

"An Analytical Study of the Effectiveness of Monetary Policy in Achieving the Dimensions of Kaldor's Magic Square in Algeria (1996-2021)"

بن علي ميلود*، جامعة غرداية (الجزائر)، benali.miloud@univ-ghardaia.edu.dz

عواريب نادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، nadia.aouarib@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/12/06

تاريخ القبول: 2025/03/05

تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص:

تقدم هذه الورقة دراسة تحليلية حول دور السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر في استهداف وتحقيق أبعاد المربع السحري لكالدور، وذلك من خلال دراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية. واعتمادًا على التحليل الاقتصادي المرتكز بشكل أساسي على هذه المؤشرات، توصلت الدراسة إلى أن توجهات السياسة النقدية كانت ذات فعالية محدودة نسبيًا، حيث أن الجزائر حققت نجاحًا في استهداف المربع السحري لفترات محدودة، وبالتالي، فإن استهداف متغيرات المربع السحري لكالدور لا يمكن تحقيقه بفعالية في ظل التوجهات الحالية للسياسة النقدية. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة مراجعة التوجهات الحالية للسياسة النقدية.

كلمات مفتاحية: استقرار اقتصادي، مربع سحري لكالدور، سياسة نقدية.

تصنيفات JEL: E32، E52، E58.

Abstract:

This paper presents an analytical study of the role of the monetary policy adopted by the Bank of Algeria in targeting and achieving the dimensions of Kaldor's Magic Square by examining and analyzing a set of

* المؤلف المرسل.

economic indicators. Based on economic analysis primarily focused on these indicators, the study concluded that the orientations of monetary policy have shown relatively limited effectiveness. While Algeria has achieved some success in targeting the Magic Square over specific periods, Consequently, effectively targeting the variables of Kaldor's Magic Square cannot be realized under the current monetary policy orientations.

Based on these findings, the study recommended revising the current monetary policy approaches.

Keywords: Economic Stability, Kaldor's Magic Square, Monetary Policy.

Jel Classification Codes : E32, F52, E58.

1. مقدمة:

منذ عام 2001-2002، شهدت البلاد حالة من الوفرة المالية، مدعومة بتحسين الوضعية المالية الخارجية وتراكم مستويات الادخار الوطني بشكل ملحوظ. جعل البلاد في حالة من الوفرة المالي، مما سمح لها بمقاومة الصدمة الخارجية القوية التي تعرضت لها خلال عامي 2008-2009. حيث تم تعزيز الوضعية المالية الخارجية وتحقيق درجة من الاستقرار النقدي. ومع ذلك، لم يستمر هذا الوضع لفترة طويلة، حيث عادت الدورة الاقتصادية في الجزائر إلى حالة التباطؤ خلال الفترة من عامي 2015-2016، وتأثرت البلاد بشكل عميق إلى حد ما. هذا الوضع دفع الحكومة إلى تسخير جميع مواردها المادية والبشرية لتجنب تكرار السيناريو الذي شهدته في بداية تبنى نظام اقتصاد السوق، واستمرت الجزائر في الفترات الأخيرة في مواجهة تحديات اقتصادية جراء الأزمات العالمية، وتبنت سياسات نقدية ومالية مرنة للحفاظ على الاستقرار النسبي للاقتصاد الجزائري والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية، حيث اتخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية، ولا سيما تنفيذ البرنامج الخاص بإعادة التمويل الذي تزامن مع السياسة المالية التوسعية، إلى الحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد؛

تهدف هذه الورقة إلى تحليل ركائز السياسة النقدية في الجزائر وتقييم فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة، والمعروفة بأهداف المربع السحري لكالدور. كما تُبرز أهم التطورات في الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة من 2016 إلى 2021، وتتنوع إلى دور بنك الجزائر في إرساء هذه السياسة النقدية، وخاصة في مواجهة الهبوط الاقتصادي والأزمات المالية التي شهدتها البلاد خلال الفترة من 1997 إلى 2000.

تسلط الورقة الضوء أيضاً على دور بنك الجزائر في مراقبة التضخم والحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي في الجزائر.

الإشكالية:

تعرضت الجزائر لتحولات عديدة تؤثر على الاقتصاد العام. كما تحولت الفوائض النقدية إلى عجز وتباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام، نتيجة للتغيرات في سوق الطاقة العالمية. حيث تسعى الجزائر بجدية في سياساتها النقدية إلى ترسيخ قواعد الرقابة الاحترازية التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحاول الحفاظ على مستويات نمو مقبولة. بناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية كالتالي:

"ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور؟"

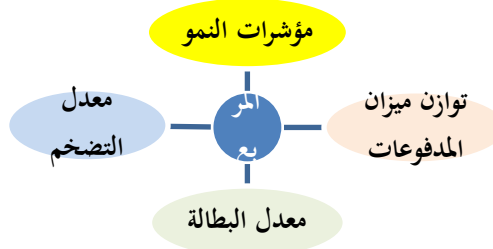
2. النظرة العامة للسياسة النقدية:

1.2 السياسة النقدية وسيلة البنك المركزي في الاقتصاد الوطني:

تعد السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية في السياسة الاقتصادية، وهي وسيلة فعالة يستخدمها البنك المركزي للتأثير في الاقتصاد، من خلال التدخل في المعطيات النقدية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية متنوعة (لعراف، 2021، صفحة 230)

1.1.2 أهداف السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتعزيز مستويات التوظيف وتشغيل القوى العاملة (القطايري، 2010، صفحة 21)، تهدف السياسة النقدية أيضاً إلى ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية والعمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري (حول، 2012، صفحة 36)، وهو ما يتطرق له "المربع السحري لكالدور".

الشكل رقم (01): المربع السحري لكالدور "Kaldor"



المصدر: لحول عبد القادر، نفس المرجع، نقلا عن: (Marie Delaplace, 2017, p. 118)

تحقيق زوايا المربع السحري "كالدور" يشكل تحديًا صعبًا حتى بالنسبة للدول المتقدمة، نظرًا للتعارض القائم بينها. فمن جانب، يجب أن يتحقق نمو اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الداخلي)، ويجب أن يكون معدل التضخم مقبول يبلغ حوالي 3% سنويًا يجب أن يكون لديها رصيد تعامل خارجي إيجابي يتمثل أساسًا في رصيد ميزان المدفوعات. (جوبر و قويدري، 2021، صفحة 93)

2.1.2 آليات انتقال السياسة النقدية: لكي يكون للبنك المركزي تأثير فعال على التوجهات الاقتصادية، يجب أن تكون الآليات المستخدمة في السياسة النقدية فعالة في نقل تأثيراتها إلى مختلف جوانب الاقتصاد، تعتمد على قنوات فعالة للتحويلات الاقتصادية. وتمثل هذه القنوات أساسًا في طبيعة الأدوات المستخدمة. حيث تختلف أهمية القنوات وطرق التمويل المستخدمة حسب البلدان ودرجة تقدمها الاقتصادي أو طبيعة الاقتصاد فيها (BIS, 2014, p. 19):

شكل رقم (02): قنوات انتقال السياسة النقدية



المصدر: إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

3.1.2 أدوات السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال الأدوار المتاحة التي تمكنها من التأثير على عرض النقود والائتمان (درواسي، 2006، صفحة 241)، تتمثل آلية السياسة النقدية في

استخدام مجموعة من الأدوات، حيث تشمل الأدوات الكمية التي تهدف إلى الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية، وأدوات كيفية (نوعية) تهدف إلى تحديد الحجم الإجمالي للائتمان (فهيم، 2006، صفحة 15).

الجدول رقم (01): الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية

الأدوات الكمية	الأدوات الكيفية (النوعية)
- سعر إعادة الخصم؛	- تأطير القروض؛
- السّوق المفتوحة؛	- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية؛
- الاحتياطي الإجمالي؛	- أسلوب الأوامر والتّعليمات الملزمة؛
- تحديد السعر الرسمي للصرف.	- الاقتناع الأدبي.

المصدر: إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

3. أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي:

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السعي للحفاظ على المؤشرات الاقتصادية، ولذلك فإن فعالية السياسة النقدية تُعتبر أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. (بوشنب، 2022، صفحة 608)

1.3 السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي:

تحقيق التوازن الداخلي في الاقتصاد يعدّ تحدّيًا يعتمد على قدرة وفعالية البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي. يتم تحقيق هذا الهدف من خلال توجهات السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي ودوره في التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهذا يتماشى مع مفهوم "زوايا المربع السحري كالدور".

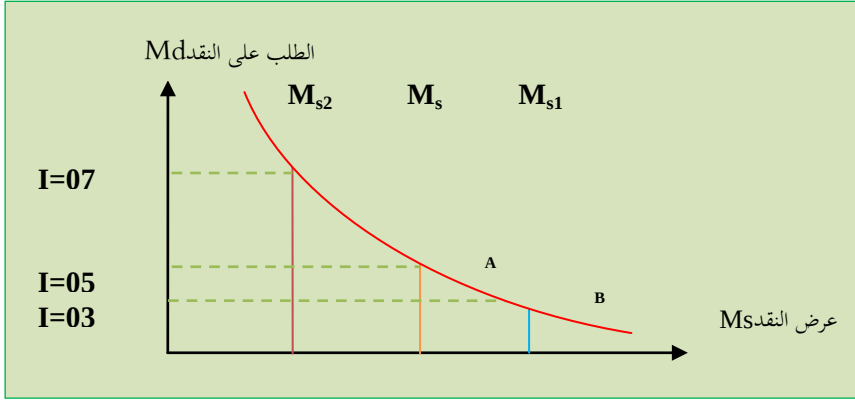
1.1.3 السياسة النقدية واستقرار الأسعار:

يتحقق التوازن النقدي عندما يتساوى العرض مع الطلب على النقود في سوق النقد. وتتمثل أهمية السياسة النقدية في تحقيق هذا التوازن عبر قناة سعر الفائدة، حيث يلجأ البنك المركزي إلى سياسة توسعية لمواجهة التراجع الاقتصادي، وسياسة انكماشية لضبط النمو المفرط، وذلك باستخدام أدوات محددة (حميد موسى، 2009، صفحة 96):

- السّوق المفتوحة: في حالة الركود الاقتصادي، يسعى البنك المركزي إلى تنشيط الاقتصاد عبر شراء الأوراق المالية، مما يزيد الاحتياطات النقدية لدى البنوك ويدفعها للتوسع في منح الائتمان. هذا يؤدي إلى

انخفاض أسعار الفائدة، مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق على المشاريع. يُحدد عرض النقود (M_s) من قبل البنك المركزي، ولا يتأثر بأسعار الفائدة، في حين يمثل الطلب على النقود (M_d) احتياجات الوحدات الاقتصادية الأخرى، وهو يرتبط عكسياً بمعدلات الفائدة.

الشكل رقم (03): أثر عمليات السوق المفتوحة على النقد



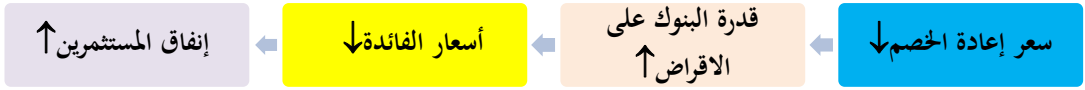
المصدر: إعداد الباحثين بناء على المراجع السابقة.

يتحقق التوازن النقدي عند النقطة **A** بسعر فائدة **I5**. وعندما يسعى البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي، ترتفع أسعار السندات وتنخفض أسعار الفائدة. يؤدي الانتقال من **Ms** إلى **Ms1** إلى فائض نقدي لدى الوحدات الاقتصادية، مما يدفعها إلى توجيه هذا الفائض نحو شراء الأوراق المالية. هذا يزيد من الطلب على السندات، فتزداد أسعارها وتستمر أسعار الفائدة في الانخفاض حتى تصل إلى المستوى **I3**.

أما في حالة التوسع الاقتصادي، يعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية باستخدام آلية معاكسة، حيث يقوم ببيع الأوراق المالية لسحب السيولة النقدية الزائدة من السوق. ينتج عن ذلك انخفاض في أسعار السندات وارتفاع في أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تقليص حجم النشاط الاقتصادي (حميد موسى، 2009، صفحة 96).

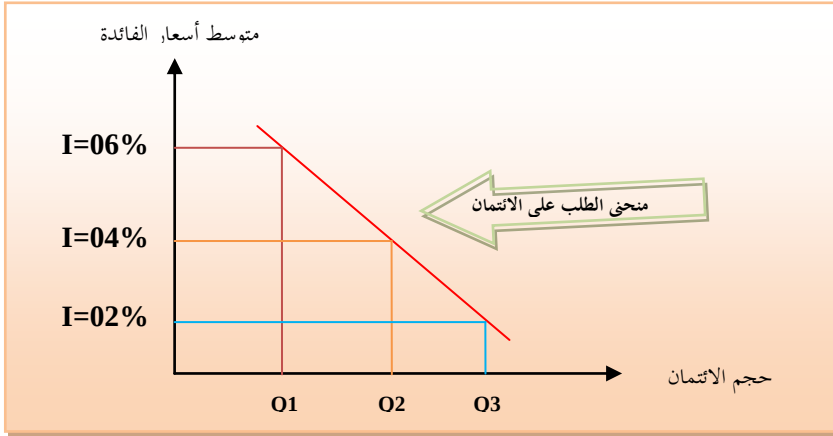
- **سعر إعادة الخصم:** تُعد هذه الآلية من أهم قنوات انتقال السياسة النقدية، خاصة في البلدان الأكثر تقدماً نسبياً. فالتغير في مستوياتها يمكن أن يؤثر مباشرة على أسعار الفائدة المحلية، مما ينعكس على النشاط الاقتصادي ككل (BIS, 2014, p. 19).

الشكل رقم (04): أثر سعر إعادة الخصم على الإنفاق



المصدر: إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

الشكل رقم (05): أثر سعر إعادة الخصم على الاستقرار النقدي



المصدر: إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

في حالة اتباع سياسة انكماشية، يقوم البنك المركزي برفع معدلات الخصم، مما يقلل من قدرة البنوك على التوسع في الإقراض. يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض عرض النقود، مما يسبب فائضاً في الطلب على النقد داخل الاقتصاد. (Site web, 2023).

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** تُعتبر هذه الأداة إحدى وسائل السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في السيولة وضبط الاحتياطيات الإلزامية للبنوك. تفرض هذه الآلية على البنوك الاحتفاظ بجزء من أموالها كاحتياطي مالي لدى البنك المركزي، مما يساعد في السيطرة على الكمية النقدية المتداولة في الاقتصاد ويعزز الاستقرار المالي. (Mishkin, 2013)

2.1.3 السياسة النقدية وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، يجمع البنك المركزي فائض العملات الأجنبية لاستخدامه في حالات العجز. استمرار العجز يؤدي لاستنزاف الموارد النقدية الأجنبية، لذا يجب تحديد سببه، سواء زيادة الواردات أو انخفاض الصادرات، لاتخاذ السياسة المناسبة. يُعد التضخم المحلي أحد أبرز أسباب

اختلال الميزان، حيث يزيد الطلب على السلع المستوردة الأرخص ويضعف تنافسية الصادرات. يمكن للبنك المركزي استخدام سعر إعادة الخصم كأداة للتوازن، إذ يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل الاستثمارات والإنفاق الكلي، مما يحد من التضخم.

4. التطور الاقتصادي في الجزائر:

1.4 المربع السحري كالدور:

المربع السحري كالدور هو مصطلح يشير إلى تحقيق أربعة أهداف اقتصادية رئيسية في نظام اقتصادي: النمو الاقتصادي، الاستقرار الأسعار، التوظيف الكامل، وتوازن في الميزانية. تحقيق هذه الأهداف بشكل متزامن يعد حدثا اقتصاديا مهماً.

2.4 تحليل متغيرات المربع السحري في الجزائر للفترة (1996-2021):

تشير البيانات إلى أن فترة التعافي الاقتصادي في الجزائر بدأت في عام 2002 واستمرت حتى 2008-2012، حيث بلغ النمو الاقتصادي ذروته ومع ذلك شهدت الجزائر مرحلة من التباطؤ الاقتصادي والعجز الكبير في الفترة ما بين 2014 و2015 نتيجة لتراجع أسعار النفط والغاز بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل ملحوظ على الاقتصاد ومع نهاية 2019 استمر الاقتصاد في مواجهة تحديات كبيرة بسبب التقلبات في أسواق الطاقة والأزمات الاقتصادية العالمية مما أثر على الأداء الاقتصادي بشكل عام

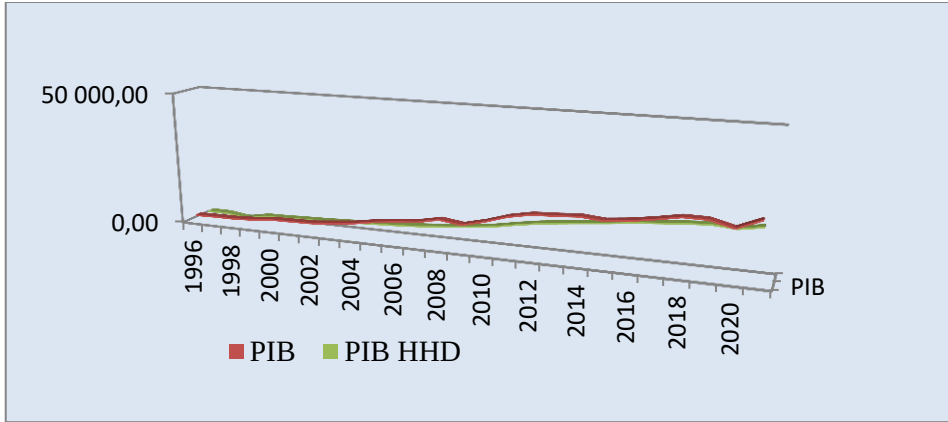
وفي الفترة من 2020 إلى 2021 تأثرت الجزائر بشكل خاص بتداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وتدهور الإيرادات مما جعل الاقتصاد يواجه صعوبات إضافية في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ورغم تلك التحديات، واصلت الحكومة الجزائرية اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية لتخفيف الأثر مثل زيادة الإنفاق العام رغم المخاوف من تأثير ذلك على الدين العام والاحتياطات النقدية

وعلى الرغم من هذه الجهود لا تزال الجزائر تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، مثل ضعف التوظيف، وعدم التنوع في الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال وبالتالي تظل الاستدامة الاقتصادية للجزائر بحاجة إلى تبني سياسات نقدية فعالة بالإضافة إلى تعزيز الجهود الاستثمارية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، لتحقيق توازن واستقرار اقتصادي على المدى الطويل

1.1.4 الدخل الوطني:

في السياق الجزائري، يُعتبر الدخل الوطني مؤشراً هاماً لقوة وتنمية الاقتصاد، من خلال النظر إلى الشكل المقدم، يمكن ملاحظة أن الدخل الوطني في الجزائر قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة. من عام 1996 إلى عام 2021، ارتفع الدخل الوطني من مستوى 2,570.03 مليار دينار إلى 22,021.5 مليار دينار.

الشكل رقم (06): الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Banq D'Algérie, 2023)

تعزز هذه الزيادة في الدخل الوطني القدرة الاقتصادية للبلد وتعكس تحسناً في الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، يجب أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار عند تحليل الدخل الوطني، مثل التضخم والتغيرات في سعر صرف العملة وهيكل الاقتصاد.

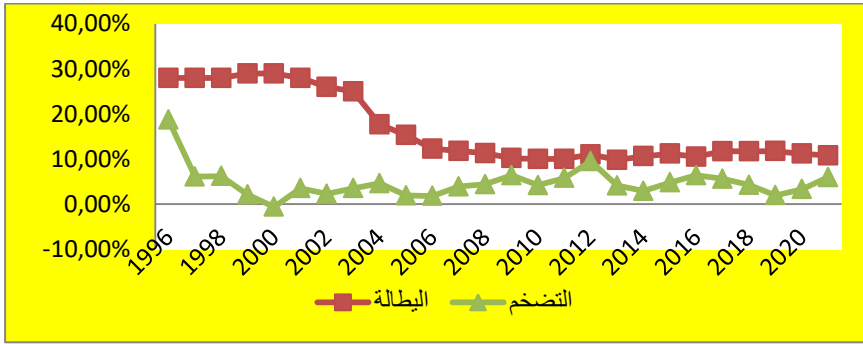
خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2008، تم تحقيق أداء اقتصادي ومالي قوي في الجزائر، مما ساهم في الحفاظ على ديناميكية الاقتصاد الوطني حتى في ظل وجود صدمة خارجية كبيرة. يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خارج المحروقات هذا الأداء، والذي تم تعزيزه بفضل التوسع القوي للاستثمارات المدعومة بحجم القروض. حيث تم تسجيل حالة من الهبوط الاقتصادي بداية من عام 2014، كما يمكن ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خارج المحروقات قد تراوح بين مستويات مرتفعة خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2021. وقد تم تحقيق هذا النمو القوي بفضل استثمارات

قوية وظروف مالية ملائمة، مما ساهم في دفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. من بينها سياسة ترشيد النفقات، وتفعيل إصلاحات الجزائر الجديدة منذ سنة 2019.

2.4.1 البطالة والتضخم:

وفقاً لنظرية فيليبس، توجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم والبطالة، حيث يؤدي انخفاض البطالة إلى ارتفاع التضخم والعكس. إلا أنه مع بداية السبعينيات، تغيرت هذه العلاقة لتصبح طردية، مما أفرز ظاهرة الركود التضخمي (Stagflation)، حيث يتزامن ارتفاع التضخم مع زيادة البطالة. يظهر الشكل أدناه منحني فيليبس كما هو ملاحظ في الجزائر.

الشكل رقم (07): منحني فيليبس في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (Office National des Statistiques, (Banq D'Algérie, 2023)
2023)

أ.فترة الأولى- التدهور 1997-2001: شهدت الجزائر أعلى معدلات التضخم والبطالة خلال فترة برنامج الدين الثاني مع صندوق النقد الدولي (FMI)، حيث بلغ معدل التضخم 6%، بينما وصلت البطالة إلى 28% نتيجة برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها الصندوق. في المقابل، تميزت سنوات 1999-2000 بانخفاض مستويات التضخم، حتى سجلت البلاد انكماشاً بنسبة -1% في عام 2000، نتيجة الاستقرار النسبي في أسعار المستهلك. هذا الاستقرار جاء بفعل زيادة الإمدادات المحلية، ارتفاع الواردات، وثبات الأسعار نسبياً.

ب. الفترة الثانية - التعافي 2002-2008: خلال هذه الفترة، كان معدل التضخم مستقرًا ومقبولًا نسبيًا في حدود 3-4%، بينما كانت البطالة تحت السيطرة مع تحسن ملحوظ في مؤشراتهما، حيث استمرت في الانخفاض بمعدل 3% سنويًا

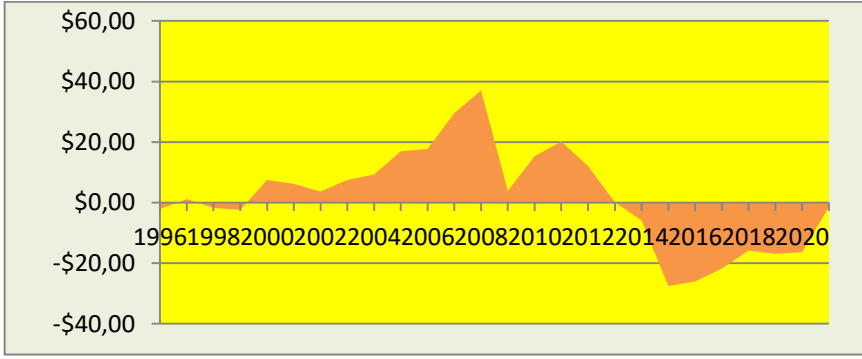
ت. الفترة الثالثة- التذبذب النسبي 2009-2021: في عام 2009، كما أشرنا سابقًا، كانت سنة استثنائية حيث استقر مؤشر البطالة عند 10%. شهد هذا المؤشر تذبذبًا حتى استقر عند 11.20% في عام 2015، و 11.70% في سنوات 2019 و 2020. في تلك الفترة، ارتفع التضخم إلى 6%، بزيادة قدرها 2% عن السنوات من 2010 إلى 2012، مما ميز هذه المرحلة بالتوتر الملحوظ. في عام 2019، انخفض التضخم إلى أدنى معدل له عند 1.95%، ثم تراجع إلى 5.97% في عام 2021.

تم تبني إجراءات تشريعية جديدة وإصلاحات تتعلق بالنقد والقرض، والتي تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية. حيث وباستخدام هذا النموذج، يتم تحليل العناصر المختلفة التي تؤثر في التضخم وتحديد دورها النسبي في التضخم الكلي. يهدف ذلك إلى فهم عوامل التضخم وتحديد التدابير الاقتصادية المناسبة لمواجهة التضخم وضمان استقرار الأسعار. تتجلى أهمية هذه الخطوة في تعزيز السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وتمهيد الطريق للنمو الاقتصادي المستدام وتحقيق أهداف التنمية الوطنية وبالتالي تحقيق زوايا المربع السحري كالدور.

3.1.4 ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات في الجزائر من 1996 إلى 2021 يعكس تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية، ويعطي لمحة عن التقدم الاقتصادي والمركز المالي للبلاد.

الشكل رقم (08): رصيد ميزان المدفوعات - مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (تقرير بنك الجزائر 2023) ,

إن التعزيز المتواصل لميزان المدفوعات خلال 2001-2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال أسعار المحروقات، فقد سجل سنة 2008 فائضا بواقع 36.99 مليار دولار بالرغم من انه سجل عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة يتمثل في القفزة النوعية على مستوى واردات السلع والخدمات...،

2014-2015 سنوات الانعطاف والدخول في سياسة ترشيد النفقات، وبالرغم من أن الحكومة تخلصت من المديونية الخارجية إلا أنها شهدت أزمة حقيقية أدت إلى استحداث أسلوب التمويل غير التقليدي في سنة 2017 لفترة سنتين أو أكثر بالتقريب،

السياسة النقدية في الجزائر:

1.2.4 مستوى تدخلات بنك الجزائر:

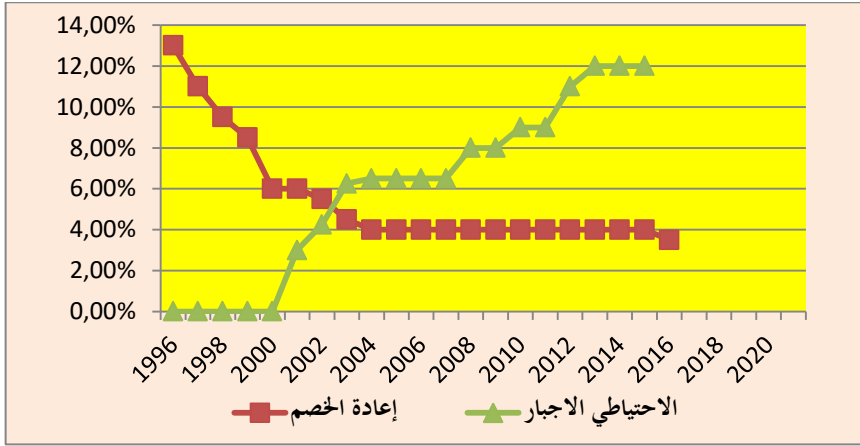
آخر تعديل في قانون النقد والقرض في الجزائر تم بموجب القانون رقم 09-23 المؤرخ في 12 يونيو 2023 (3 ذي الحجة 1444 هـ) هذا القانون الذي نُشر في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 27 يونيو 2023 يهدف إلى تعزيز حوكمة النظام المصرفي، وتحسين شفافية بنك الجزائر وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض ليشمل مجالات مثل اعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين، والترخيص بفتح مكاتب الصرف بعد مرور أكثر من خمسة عشر سنة على تنفيذ إصلاحات قانون النقد والقرض في الجزائر تم تعديل اختصاصات بنك الجزائر بموجب الأمر المعدل رقم 04-10 يتولى البنك الجزائري مهمة توفير شروط ملائمة للنقد والائتمان والحفاظ على هذه الشروط لتعزيز

النمو الاقتصادي. وقد حدد مجلس النقد والقرض أدوات السياسة النقدية التالية التي يجب توافرها لدى بنك الجزائر (المادة 10 من النظام 02-09، 2009):

- عمليات إعادة الخصم والنقد.
- عمليات السوق المفتوحة.
- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية.
- التسهيلات الدائمة (تقرير بنك الجزائر، 2023، p. 108).

1.1.2.4 عمليات إعادة الخصم والنقد: يقوم بنك الجزائر بإعادة الخصم للبنوك التجارية، حيث تتمثل هذه العملية في أن يقوم بنك الجزائر بشراء سندات وأوراق مالية تمتلكها البنوك التجارية، مقابل تقديمها سيولة نقدية فورية، يتم فيها تحديد سعر الفائدة لهذه العملية وفقاً لسياسة النقد والتوجيهات الاقتصادية التي يحددها بنك الجزائر. (لعراف و بوقرة، 2021، صفحة 23) كم أن عملية إعادة الخصم تعتبر آلية هامة لدعم السيولة المالية في البنوك التجارية وتمكينها من تلبية احتياجات الاقتراض لعملائها. وتعد كذلك وسيلة لتنظيم النقد والقرض والتحكم في السيولة المالية العامة في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (09): معدلات إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (تقرير بنك الجزائر، 2023)،

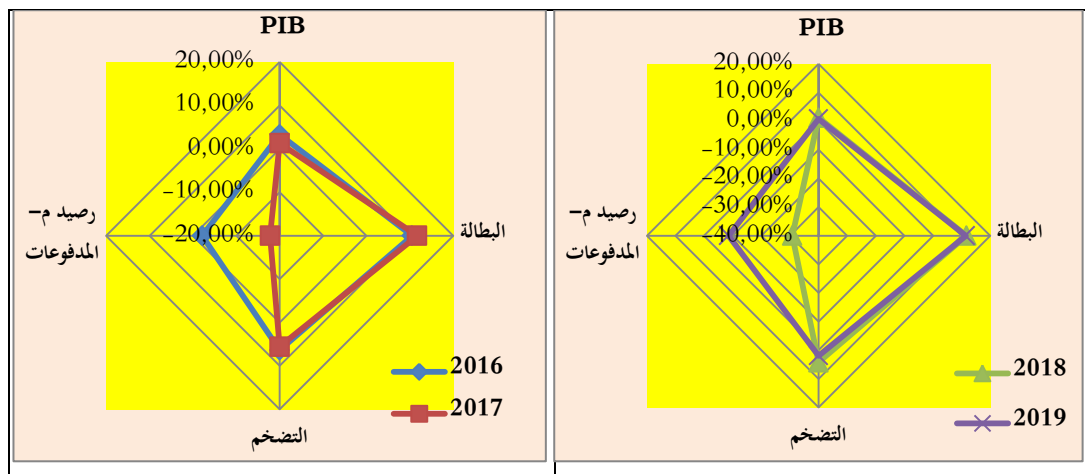
2.1.2.4 الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية: تم تحديد الإطار العملي للحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية في الجزائر عام 2004. حيث تُعتبر الاحتياطات الدنيا الإجبارية أداة مؤسساتية خاصة بالسياسة النقدية. يحدد النظام 02-04 الشروط والمبادئ العامة لتشكيل الاحتياطات الدنيا الإجبارية،

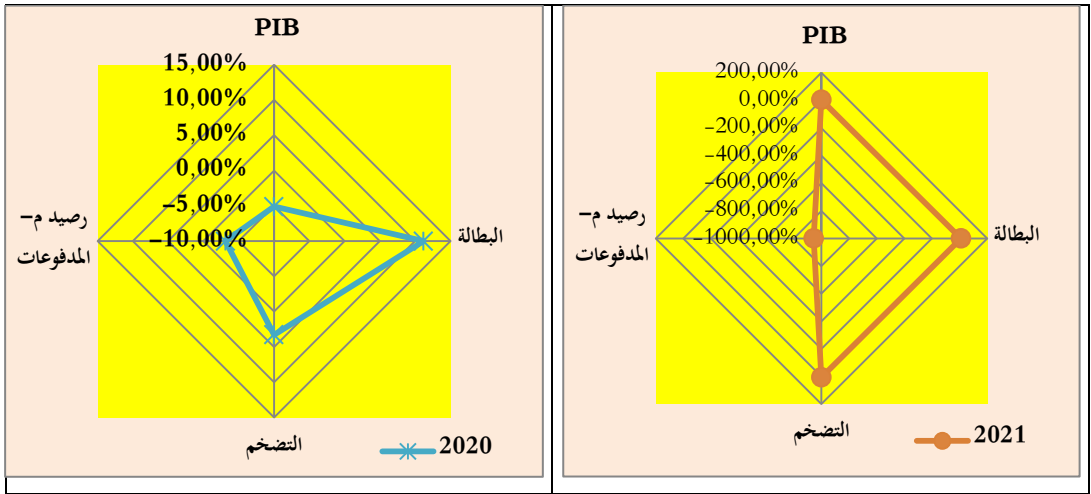
وتشمل التزام الهيئات بتشكيل هذه الاحتياطات وتحديد الحد الأقصى لها والقاعدة التي يتم احتسابها، وهي الودائع بالدينار، وفترة تشكيل الاحتياطات والمكافأة المرتبطة بها (بنك الجزائر، 2023)، وكذلك العقوبات المطبقة في حالة عدم تشكيل الاحتياطات الإلزامية المنظمة أو عندما يتم تشكيلها بمستوى غير كافٍ. باختصار، الاحتياطات الدنيا الإلزامية تعد آلية تنظيمية تفرض على المصارف في الجزائر التي تقوم بتشكيل نسبة معينة من الودائع لديها لدى بنك الجزائر، بهدف ضمان استقرار النظام المصرفي وتعزيز السياسة النقدية في البلاد) تقرير بنك الجزائر (2023, p. 111).

3.4 فعالية السياسة النقدية في استهداف المربع السحري كالدور:

صانعو السياسة النقدية في الجزائر يواجهون تحدي تحقيق استقرار اقتصادي مع احتواء التضخم. الشكل أدناه يظهر مربع كالدور. تم اختيار الفترة من 2016 إلى 2021 لتحليل توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر (صندوق النقد الدولي، 2008، صفحة 36).

الشكل رقم (10): مربع السحري كالدور 2016-2021





المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر (2023) ،

في عامي 2016-2017، سجلت الجزائر مستويات مرتفعة من التضخم نتيجة لارتفاع الاستهلاك المحلي ونمو القاعدة النقدية M. 02 شهد الناتج المحلي الإجمالي (PIB) نموًا ملحوظًا، ولكن ميزان المدفوعات سجل تراجعًا في الأداء على الرغم من دخوله مراحل العجز منذ سنة 2013 إلا أن توجهات السياسة العامة للحكومة تسعى جاهدة من أجل تلافي هذه العجزات، بسبب التراجع الكبير في صادرات المحروقات، استطاع بنك الجزائر ضبط متغيرات الدخل الوطني والبطالة، في حين تأثر التضخم ورصيد ميزان المدفوعات جزئيًا بتراجع الطلب على المحروقات في أسواق الطاقة العالمية، حيث بلغ سنة 2020 معدل التضخم نسبة 3.20٪، والناتج المحلي الإجمالي فقد وصل إلى نسبة -5.10٪

سنة 2018-2019، حيث أن معدلات البطالة شهدت استقرارا عند 11.7٪ غير أن هذه المستويات وصلت مستويات مقبولة وجيدة نوعا ما حيث بلغت 1.95٪ سنة 2019 لم يشهدها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2006، إلا أن ميزان المدفوعات كان نسقه متناقصا 30.88 مليار دولار سنة 2018 ثم إلى 8.6 مليار دولار سنة 2019، من خلال تقارير بنك الجزائر

هذا التحليل الإحصائي يوضح تأثير السياسة النقدية بمعدل الفائدة بين البنوك Réescompte، مع معدل الاحتياطي الإلزامي réserves obligatoires، وتأثيرها على تحقيق أهداف السياسة النقدية "المربع السحري" حيث تم اعتماد مؤشرات الـ(PIB) والتضخم (INF)، البطالة (CHMG)، توازن

ميزان المدفوعات (SLD,BAL-PAIM). لذلك نحاول تبين تأثير السياسة النقدية على متغيرات مربع كالدور، ومصفوفة الارتباط أدناه توضح مستوى العلاقة بين هذه المتغيرات.

جدول رقم (02): مصفوفة الارتباط لمعامل Pearson لفاعلية السياسة النقدية في الجزائر

		CHOMAGE	INF	PIB	PIB HHD	SLD,BAL- PAIM
Réescompte	Pearson	,752**	,554*	-	-,603**	-,326
	Correlation			,672**		
	Sig. (2-tailed)	,000	,011	,001	,005	,160
	N	20	20	20	20	20
réserves obligatoires	Pearson	-,904**	-	,943**	,918**	,039
	Correlation		,109			
	Sig. (2-tailed)	,000	,646	,000	,000	,871
	N	20	20	20	20	20

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS₂₀.

أ. معدل إعادة الخصم (سعر الفائدة ما بين البنوك): تبين عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) علاقة طردية قوية مع البطالة (75%)، وعلاقة عكسية مع الناتج الداخلي (67%). بنك الجزائر يؤثر على الادخار للحفاظ على توازن الميزان الخارجي، لكن هذه القناة غير فعالة في الجزائر. مؤشر التضخم يظهر علاقة متوسطة بواقع 55%.

ب. معدل الاحتياطي الإلزامي: تبين عند مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$) وجود علاقة إحصائية عكسية قوية مع معدلات البطالة، حيث كلما رفع معدل الاحتياطي الإلزامي، تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان الموجه للاستثمارات، ما يقلل من العمالة بسبب تراجع مستويات الإنتاج. من ناحية أخرى، تبين أن هذه الأداة فعالة في ضبط متغير الدخل الوطني، سواء كان من قطاع المحروقات أو الدخل الوطني خارج المحروقات بنسبة 91%. أما بالنسبة للتضخم، فإن أداة الاحتياطي الإلزامي غير ناجعة في ضبط مستويات التضخم في الجزائر، وتبقى محدودة الأدوات في التأثير على ميزان المدفوعات.

ج. نستخلص أن بنك الجزائر، من خلال الآليات المتاحة مثل أسعار الفائدة بين البنوك والاحتياطي الإلزامي، قادر على ضبط المتغيرات الاقتصادية الداخلية (البطالة، الناتج المحلي، التضخم)، لكن السياسة النقدية في الجزائر غير ناجعة نسبياً في التأثير على المؤشرات الجزئية لمربع كالدور، بينما هي عاجزة تماماً عن التأثير في ميزان المدفوعات.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، حاولنا تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق مربع كالدور السحري في الجزائر للفترة من 1996 إلى 2021. تُعد هذه الفترة من أهم مراحل سيرورة الاقتصاد الجزائري. ركزت الدراسة على تساؤل مهم حول دور السياسة النقدية في استهداف وتحقيق مربع كالدور السحري في الجزائر، وتوصلت إلى نتائج رئيسية:

- تحليل منحني فيلبس: أظهر أن الجزائر لا تتحكم بشكل كامل في مستويات البطالة، بينما تظل مستويات التضخم مرتفعة نسبياً، وهو ما يتوافق مع تصريحات بنك الجزائر حول الاستقرار العام للأسعار. هذا يشير إلى الحاجة لمزيد من العمل لضبط الاستقرار النقدي في الجزائر في ظل نمو المجمعات النقدية ومحدودية الإنتاج الوطني الحقيقي.

- نقص في السياسة الاقتصادية المدعومة بسياسة نقدية غير فعالة نسبياً، مما يشير إلى حالة من اللارشادة.

- جهود الجزائر في تطبيق السياسة النقدية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وخفض معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال الأطر التشريعية والنظم التي توضح تأثير السياسة النقدية.

من خلال ما تم عرضه، يمكن القول - وبتحفظ - أن استهداف زوايا المربع السحري كالدور في الجزائر باستخدام أدوات السياسة النقدية يعد غير ناجع. الجزائر حققت بعض النجاحات في فترات محددة لكنها لم تتمكن من الاستمرار على المدى الطويل. السياسة النقدية التي يمثلها بنك الجزائر محدودة نسبياً في التأثير على توجهات السياسة الاقتصادية الرامية إلى رفع مستويات الرفاهية في الجزائر، مما قد يؤدي إلى

حالة من الكبح الاقتصادي ما لم يتم التدخل بإجراءات جديدة. لتحقيق أهداف السياسة النقدية (المربع السحري كالدور) في الجزائر.

6. المراجع:

- 1- F. S. Mishkin .(2013) ., *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* .(الإصدار 10) Prentice Hall.
- 2- Site web .(2023) .
<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FR.INR.RINR.html/>
- 3- المادة 10 من النظام 02-09 .(13 سبتمبر، 2009). يتعلق بالعمليات السياسية النقدية وأدواتها وإجراءاتها. رثم 53. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4- بنك الجزائر. (2023). *تقرير بنك الجزائر، بيان صحفي* <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/communiqu15032020ar.pdf> .الجزائر.
- 5- صندوق النقد الدولي. (2008). *آفاق الاقتصاد العالمي - الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي -* . سويسرا: تقرير صندوق النقد الدولي.
- 6- Banq D'Algérie, . (2023). *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie*. algeria: bank of algeria.
- 7- BIS, B. d.-B. (2014). *Le role des banques centrales dans la stabilité macro-économique et financière*. SUISSE: BIS.
- 8- Marie Delaplace, . (2017). *Monnaie et Financement de l'économie* ., Paris: édition DUNOD.
- 9- Office National des Statistiques, . (2023). *Office National des Statistiques- ONS* <http://www.ons.dz/>. Alger: ONS.
- 10- تقرير بنك الجزائر *Banque Da Algérie* . (2023). *Bulletin Statistique De La BanqueAlgeria 1995-2021*.
- 11- حسين كامل فهمي. (2006). *السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي*. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- 12- سارة جوبر، و محمد قويدري. (31 ديسمبر، 2021). *أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر 1995-2019*. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5(العدد 02)، الصفحات 91-112.
- 13- سندس حميد موسى. (2009). *البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي -مع إشارة لحالة العراق -*. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. العراق، العراق: جامعة الكوفة.

- 14- عبد القادر حول. (2012). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006. الجزائر: جامعة سعيدة.
- 15- فايزة لعرف. (2021). قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجمالي على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017. مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06 (العدد 02)، الصفحات 229-237.
- 16- فايزة لعرف، و رابح بوقرة. (12 جويلية، 2021). أثر تغير معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري -دراسة قياسية من 2000 إلى 2017 - . مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06 (العدد 01)، الصفحات 21-32.
- 17- محمد ضيف الله القطايري. (2010). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية). عمان - الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- 18- مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2014-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة الجزائر.
- 19- موسى بوشنب. (أكتوبر، 2022). فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر 2000-2020. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05 (العدد 02)، الصفحات 605-616.